

إفصاح إضافي

إفادة بالتأثير المالي لجائحة (كوفيد-19) لغاية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

التاريخ: ٤ نوفمبر ٢٠٢٠
الرمز الإشاري: SP/PD/02-1120

مع اكتشاف أول حالة مصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مملكة البحرين في فبراير ٢٠٢٠ وإعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءاً عالمياً، برزت آثار وتداعيات عالمية قصيرة مدى وأيضاً طويلة مدى يتعدّر حتى هذه اللحظة تحديد أضرارها. فبسبب الطبيعة غير المسبوقة للجائحة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية على الصعيدين المحلي والدولي للحد من انتشار (كوفيد-19)، ليشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر قيود السفر، إجراءات العزل والحجر الصحي، إيقاف كلي و/أو جزئي للأنشطة التجارية المختلفة، مضاعفة عمليات التعقيم في الأماكن العامة والمجمعات التجارية وإصدار قرارات وزارية و/أو حكومية في ذات الشأن.

شركة عقارات السيف ش.م.ب ("الشركة") وشركاتها التابعة والزميلة وشركات المشاريع المشتركة ("المجموعة") تعمل في قطاعات التجزئة والضيافة والترفيه، والتي تضررت جميعها بصورة كبيرة من هذه الجائحة. ووفقاً لذلك، استفادت المجموعة من حزم التحفيز الاقتصادي الجديدة بالتنازل والتي طرحتها حكومة مملكة البحرين مشكورة لتشمل دعم الأجور للبحريين العاملين في القطاع الخاص، سداد فواتير الكهرباء والماء، الإعفاء من الرسوم البلدية ورسوم هيئة تنظيم سوق العمل، وقف استقطاع الرسوم السياحية، تأجيل استقطاع أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومضاعفة دعم تمكين وغيرها من إجراءات. كما تبرعت الشركة بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحريني للحملة الوطنية لمكافحة (كوفيد-19) كجزء من مخصصات المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠٢٠م.

في الوقت الذي لا يمكن فيه تحديد التأثير المالي بدقة كاملة بسبب تقلب الوضع الراهن فيما يخص انتشار الجائحة واضطرابات الأسواق، إلا انه يمكن تلخيص أبرز مواطن التأثير في عمليات المجموعة وأدائها المالي على النحو الآتي:

١. سجلت المجموعة انخفاضاً في النفقات في حدود الدعم المتوفر من الحكومة خلال الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠٢٠م كما هو مشار إليه أعلاه، والذي شمل دعم أجور البحرنيين، الإعفاء من رسوم هيئة تنظيم سوق العمل والرسوم البلدية وفواتير الكهرباء والماء، إضافة الى التطبيق الناجح لاستراتيجية مرحلية لتخفيض التكاليف على مستوى عمليات المجموعة.

٢. حققت الشركة صافي ربح عائد على مساهمي الشركة بلغ ٣,٦٤ مليون دينار بحريني لفترة التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م، مقارنة مع ٧,٠٧ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام الماضي، بانخفاض نسبته ٤٨,٤٧٪، ويعزى هذا الانخفاض إذا ما قورن بالعام الماضي الى الأسباب الرئيسية التالية:

(أ) إغلاق كلي/ جزئي لمنافذ البيع بالتجزئة والمطاعم والمقاهي ومراكز الترفيه والتي أدت الى تضرر المستأجرين في المجمعات التجارية للمجموعة، مما دفعها الى إطلاق صندوق دعم للمستأجرين بحجم ١,٨ مليون دينار بحريني كما هو معلن سابقاً بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠م من أجل الحد من أعبائهم المالية، والتي نتج عنه وقع نسبي مباشر على بيان الأرباح والخسائر للشركة للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م.

(ب) شهدت إيرادات المجموعة من أنشطة الضيافة خلال الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠٢٠م انخفاضاً حاداً بسبب معدلات الإشغال المنخفضة الناتجة عن قيود السفر الإقليمية والدولية، إلغاء / إعادة جدولة جميع الفعاليات الكبرى وتزايد سلوكيات المستهلكين الاحترازية.

(ت) سجلت إيرادات المجموعة من مراكز الترفيه العائلي خلال الربعين الثاني والثالث من العام ٢٠٢٠م توقفاً من شهر مارس ٢٠٢٠م بسبب قرارات الإغلاق الصادرة عن الحكومة لجميع هذه المرافق على مستوى المملكة.

٣. لم تشهد المجموعة أي تأثير كبير على قيمة إجمالي الأصول للفترة المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م. ولكن سيتم إجراء إعادة تقييم شاملة في نهاية السنة المالية.

الملخص المالي للتأثير المتوقع لجائحة (كوفيد-١٩) على البيانات المالية المرحلية المدمجة للأشهر التسعة المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م:

المكون	التأثير	المبلغ (بالدينار البحريني)
الإيرادات (التجزئة والضيافة والترفيه)	سلبي	(٤,٠٥٨,٨٧٩)
دعم حكومي	إيجابي	٦٦٦,٦٠٣
إجمالي الوقع	سلبي	(٣,٣٩٥,٢٧٦)

ملاحظة:

تم إصدار هذا الإفصاح الإضافي امتثالاً لتعميم مصرف البحرين المركزي الصادر بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠م (الرمز الإشاري: OG/259/2020) فيما يتعلق بالإبلاغ عن الوقع المالي لجائحة (كوفيد-١٩) ولا يجب أن يفسر أو يعتبر كمؤشر لنتائج العام بأكمله أو يعتمد عليها لأي سبب آخر. بسبب الطبيعة المتقلبة للجائحة والتي يصعب التنبؤ بها، فإن المعلومات المذكورة هنا لا تمثل تقييماً دقيقاً و/أو شاملاً للوقع على المجموعة. هذا الإفصاح الإضافي لم يخضع لمراجعة رسمية من قبل المدققين الخارجيين.



محمد باقي
القائم بأعمال الرئيس المالي